

حوار مع الجنرال روميرو دالير



التسعينيات من القرن العشرين.

ونظرا لعدم وجود رؤية استراتيجية شاملة لهذه الظاهرة فلا توجد صرخة مسموعة من جانب المجتمع الدولي بشأن بشاعة استخدام الأطفال في الحرب، ولا توجد صرخة مثلما نجد فيما يتعلق باستخدام الأسلحة البيولوجية أو النووية. فهذه الأسلحة أثارت خوفا دعانا للتحرر للمصادقة على اتفاقيات لمنع استخدامها. ولا أدري كيف نضع معاهدات عن الأسلحة وعن منع الحرب، وكيف نستطيع إنشاء محكمة دولية، ثم لا نتحرك على المستوى الثقافي لتكثيف الإحساس بالاشمئزاز من استخدام الأطفال كمقاتلين.

كيف تصف استجابة مجتمع وكالات المعونات الإنسانية حتى الآن؟ وما هي الظروف والتحديات الماثلة أمامها؟

ثمة جهود ضخمة تبذل من جانب مجموعة كبيرة من المنظمات، بعضها يعمل باتجاه المنع، والبعض الآخر يحاولون لم الأشلاء بعد انتهاء الصراعات. وهناك بعض الجهود تتم من خلال التعليم لتشجيع الحلول السلمية للصراعات. كما أن البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل يمضي قدما إلى الأمام.

لكن ما لا أراه في الجهود الدولية هو القدرة على دفع المزيد من الجهود في هذا الميدان، وسأعطيك مثالا. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قامت في سيراليون بعمل رائع مع شركائها لإعادة بناء النظم التعليمية في مخيمات النازحين وقراهم. وعن طريق برامج إعادة الاندماج تمكنت من هؤلاء الشركاء من تلقين المعارف الأساسية لإعادة دمج الأطفال في المجتمع بعد مشاركتهم مشاركة نشطة في هذه الصراعات.

لكن المشكلة من جذورها لا يلمسها أحد. فلا توجد برامج موجهة للأجل البعيد، وتتركز الجهود على حل الأزمة وإنشاء قاعدة يمكن أن تنطلق منها سيراليون لتواصل سيرها بنفسها. والرأي المطروح في هذا الصدد هو

ما هو دورك في وكالة التنمية الدولية الكندية؟

دعيت من قبل وزير التعاون الدولي لتولي دور مستشار خاص معني بشؤون الأطفال المضارين من الحرب بوكالة التنمية الدولية الكندية. ويتمثل دوري في دراسة مناطق معينة يستغل فيها الأطفال في الصراعات والإفادة عنها للوكالة، وذلك من خلال حضور المؤتمرات وتقديم الأوراق البحثية ومراجعة الوثائق والقيام بالزيارات الميدانية لتحليل الأوضاع القائمة وتقديم الآراء حول مجالات العمل الممكنة. كما أقوم أيضا بدراسة جهود كندا في هذا الصدد وكيفية تعاملها مع هذه القضية.

ما هو موقف وكالة التنمية الدولية الكندية حيال الأطفال المضارين من الصراع؟

تعمل وكالة التنمية الدولية الكندية على دعم القضاء على استخدام الأرواد والبنات كأدوات للحرب، وتكافح استهداف الأطفال وخصوصا استغلال الفتيات كالعبيد في ممارسة الجنس.

ويرتبط برنامج الفتيات ارتباطا وثيقا بجهود الوكالة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ولا يمكن أن نستعين بمدى صعوبة هذا العمل؛ فالفتيات يحرمن من حقوقهن تماما في المجتمع لأنهن تعرضن للانتهاك، أو يتحولن إلى زوجات تعيسات، أو أمهات وهن بعد في الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة، ولا يكن يجدن الفرصة لاستعادة الانسجام مع المجتمع، ناهيك عن التواءم مع آثار الصراع المدمرة على أطفالهن.

أما الجانب الخاص بالأرواد فهو موجه بدرجة أكبر إلى استخدامهم كأدوات مباشرة للحرب أي كجنود أطفال.

ما الذي يجب على الحكومات المانحة أن تفعله للعناية باحتياجات الأطفال النازحين والمضارين من الحرب؟

مسألة استخدام الأطفال كأدوات للحرب عرضة لسوء الفهم؛ فليس هناك إلا قدر محدود من الاعتراف بأن هذه الظاهرة الجديدة نشأت في أثناء صراعات

أن المنظمات غير الحكومية لا تريد أن تتشبه حالة من التبعية، ومن ثم فإنها تريد تسليم المسؤولية بسرعة كبيرة إلى حد ما. لكن المسؤولية في واقع الأمر لا يمكن تسليمها بهذه الصورة.

تحدثت ذات مرة مع أحد شباب القياديين الذي قال لي إنه ذهب إلى برنامج إعادة التأهيل ليتعلم كيف يصبح إسكافي أو نجارا. ولم يكن هذا أمرا عظيما بالنسبة له ولكنه على الأقل سيعطيه مهارة من المهارات الأساسية. فقال لي «إني ذاهب إلى المدرسة هنا لبعض الوقت»، ثم سألتني «ولكن ماذا بعد ذلك؟» إن هؤلاء الأطفال تلح عليهم فكرة ما سيحدث على المدى البعيد، وهو أمر أعتقد أننا أحيانا لا نقدره كما ينبغي. ما الذي سيحدث بعد أشهر من تنفيذ هذا البرنامج؟ هناك نظام تعليمي يمكن أن يستفيد منه هذا الفتى؟ وهل سيجد دعما أو مساعدة في هذه المراحل الانتقالية؟ وما الذي سيحدث في حياته بعد انقضاء المحن وفي ظل السلطة التي توافرت له؟ أسهل إجابة على هذه الأسئلة أن المجتمعات المحلية والأسر تستطيع استيعاب هؤلاء الأطفال وإعادة دمجهم في التيار الرئيسي في المجتمع.

دعني أشرح لك. هناك أرواد وهناك فتيات

لاتخاذ قراراتهم. وتكمن الصعوبة هنا في تقرير نوعية البرنامج التعليمي المطلوب، بمعنى هل نريد أن يأتي متسقا مع النظام الوطني، أم أن يكون أكثر استقلالية؟ ولذلك يجب إجراء الكثير من البحوث حول هذا الموضوع. فعندما تجد برنامجا منظما تجد مزيدا من الصفاء في المخيم، وتجد الأطفال أكثر ترتيبا، وتجد أن البالغين لديهم مزيد من الوقت للتأمل والقدرة على التعامل مع المشاكل الأخرى غير الاستمرار في حل مشاكل جنوح الأحداث التي يثيرها الأطفال الذين يعيشون بلا قيد ولا ضابط.

ما الذي تأمل في تحقيقه بنهاية عامك كمستشار خاص؟

أمل أن أحقق أمرين. أولا نوعية الشباب الكندي بما يجري هناك، وتعريفهم بما يحدث لأقرانهم من نفس العمر، ومن ثم توعيتهم بصورة تبقى ماثلة في أذهانهم، فهي صورة قوية ومؤثرة إذا أدركوا وجودها فسوف تتطبع في نفوسهم. وقد تأكدت مبدئيا من خلال عملي أن الشباب الكندي لا يتأثر بهذه المعلومات فحسب، ولكنه يحرص أيضا على معرفة المزيد.

الأمر الثاني هو رغبتني القوية في جعل الشباب يقومون بعمل ملموس، لا جمع التبرعات المادية أو العينية المحدودة فحسب، وهذا أمر لا غنى عنه عن طريق الانخراط في برامج على المستوى الاستراتيجي مثل «دعم الشباب الكندي للبروتوكول الاختياري»، حيث «شرح الشباب الكندي في القيام بحملة موجهة تحديدا لمكافحة تجنيد الأطفال»، وكذلك على المستوى التكتيكي حيث يمكن أن يسهم الأطفال في إحداث من التغيير من خلال التأثير على الشركات التجارية المحلية وقيادات المجتمع المحلي.

لمزيد من المعلومات عن جهود وكالة التنمية الدولية الكندية في مجال حماية الأطفال، يرجى الاطلاع على الموقع: www.acdi-cida.gc.ca/childprotection أو الاتصال بكارولين فهمي مستشارة الجنرال ديلير لشؤون البحوث. عنوان البريد الإلكتروني: caroline_fahmy@acdi-cida.gc.ca تم هذا الحوار في الرابع من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢

١ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في مايو/أيار ٢٠٠٠. ودخل حيز التنفيذ في ١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٢، وقد وقعت عليه حتى الآن ١١٠ دول. ويمكن الرجوع إلى نص البروتوكول على الموقع التالي: www.unicef.org/crc/annex1.htm

هؤلاء القادة هو أبرز جانب للقصور في البرنامج برمته؛ لأننا مهما فعلنا دون التعامل مع هؤلاء القادة، فسوف يجرون كل من ساعدناهم إلى الصراع وحياء الإجماع مرة أخرى.

بالنسبة لرحلتك الأخيرة إلى سيراليون كمستشار خاص لوكالة التنمية الدولية الكندية، ما هي المخاطر والفرص التي وجدتها أمام الأطفال؟

أعتقد أن سيراليون نموذج مناسب عندما نود دراسة إشكالية الشباب في سياق الصراعات. كما أنها مثال جيد لتشريح الجهود التي يبذلها مجتمع وكالات المعونات الإنسانية.

من المشاكل المستشرية في سيراليون والتي تتسم بصعوبة خاصة في معالجتها مسألة انغماس الأطفال في تعاطي المخدرات والخمور. كيف نعيد هؤلاء الأطفال إلى الوضع الطبيعي؟ لقد اكتشفت أن برامج العلاج من إدمان الخمور تكف تكون غير موجودة على الإطلاق؛ لأنها باهظة التكاليف وتتطوي على مخاطر متعلقة بإمكانية التوصل إلى نتائج إيجابية. فإذا لم نحل هذا الانغماس في المخدرات والكحوليات، وبدون إعادة تثقيف القادة وتوجيههم فسيظلون عرضة للتجنيد في الجولة القادمة من الصراع.

في حواراتك العديدة مع الفتيات والفتيات، ما الذي قالوه لك عن احتياجاتهم في أثناء الصراع وبعده؟

من المدهش أن أكثرهم طلاقة هم القادة الصغار. أما الفتيات فمن الصعب جدا الوصول إليهن؛ لأنهن يستغرفن وقتا للخروج من عزلتهن للحديث عما تعرضن له وعن تطلعاتهن. لكن الفكرة التي تتكرر على ألسنة الأطفال هي التعليم.

إنهم يريدون أن يتمكنوا من معرفة ما يحدث حولهم وأن يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بصورة واعية. وكثير من هؤلاء الأطفال يبدو عليهم السن بدرجة أكبر من عمرهم الحقيقي بعد خروجهم من المحن النفسية والصراعات التي مروا بها. فلذلك فهم ليسوا بالضرورة كالأطفال الذين يبلغون من العمر الثانية عشرة بمقاييس أمريكا الشمالية. ومن ثم فإننا بحاجة إلى توجيه برامجنا نحو التعليم الذي يستهدف قطاعات بعينها. ومن المهم أن نرى أن التعليم في قرى النازحين واللاجئين يمكن أن يوفر الكثير مما يحتاجه المجتمع المحلي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى المعلمين الذين يتحلون بالحساسية الثقافية والذي يعملون بصبر لتعليم الأطفال وتهيتهم

وهناك قادة. الأولاد هم المشاركون النشطون، وتتطلب عملية إعادة دمجهم مراعاة ما لديهم من طاقة، وإعطاءهم أشياء فعالة يقومون بها للحفاظ على النبض الذي ظلوا يعيشون به على مدى سنوات.

أما مسألة الفتيات فهي أكثر تعقيدا لأننا حتى لو وجدنا أفكارا مبتكرة لإعادة دمجهم من جديد، مثل تعليم المهارات غير التقليدية، فإن هذا لن يجدي شيئا؛ فالفتيات يعدن إلى قراهن ولا يستخدمن هذه المهارات بسبب الثقافة القروية التقليدية، الأمر الذي يخلق نوعا آخر من الضغوط على الفتيات في الوقت الذي يعالجن إحساسهن بالصدمة والمحنة النفسية.

هاتان المجموعتان يمكن التعامل معهما جزئيا من خلال البرامج قصيرة الأجل بصورة معقولة. لكن لا يوجد أي برنامج من هذه البرامج المخصصة للأولاد أو البنات يتعامل مع الإجهاد العصبي المترتب على المحن والصدمات التي يواجهونها. فنجدهم يتظاهرون بالتماسك، وتمضي الشهور وربما السنوات، ولكن في مرحلة ما إذا لم تكن هناك متابعة أو مساعدة مهنية فسوف ينفجرون، وعندئذ قد يسببون مشاكل جمة للمجتمعات المحلية وقد يصبحون عرضة لاحتمال التجنيد والعودة إلى الأدغال.

أما المجموعة الثالثة وهي عصابة القادة، فهي على حد علمي لم يلمسها مجتمع وكالات المعونات الإنسانية. فالشباب الذين اكتسبوا مهارات قيادية في أثناء هذه الصراعات عادة ما يتمتعون بالمهارات العالية والذكاء الشديد والدراية الواسعة بالطبيعة الإنسانية والفخر الشديد والقدرة على التأثير على آراء الآخرين. والآن أصبح التعامل مع هؤلاء القادة من الفتيان والفتيات يتم بنفس الأسلوب الذي يستخدم لمعاملة الصبية والفتيات الآخرين الذين أشرت إليهم فيما تقدم.

ولكن ثمة بذور للجولة التالية، فهؤلاء هم القادة الذين قد يفجرون الثورة القادمة إلا إذا تعهدناهم بالرعاية من خلال برنامج منفصل، وذلك بهدف الاستفادة من هذه المهارات الرائعة وتشجيع أصحابها على أن يصبحوا قادة في عملية إعادة بناء الوطن بصورة فعالة.

وتتمثل سيراليون مثلا لدولة يتولى فيها ابن الرابعة عشرة قيادة مخيمات الأطفال النازحين أو المسرحين. ويتمتع هؤلاء القادة بتلك السلطات لأنهم ذوو طبيعة قيادية ولأن الآخرين يتأثرون بهم، إلى حد أن المنظمات غير الحكومية نفسها تستعين بهم في جهودها. وأعتقد أن عدم تنسيق الجهود مع